مكتب ياسر عبد التواب هيكل للتدقيق والمحاسبة
هاتف : ٣١٥٩ ٤٤٤٢ ٩٧٤+
فاكس : ٤٠١٩ ٤٤٣٢ ٩٧٤+
ص.ب : ٧٩٢٤
٢٣٠ الدائري الثالث - الدوحة - قطر

ياسر هيكل
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / مؤسسة الأصمخ للاعمال الخيرية -عفيف المحترمين،،،

مؤسسة غير ربحية

الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة **لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية-عفيف-** " المؤسسة" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في **31 ديسمبر 2022** وكل من بيان الايرادات والمصروفات وبيان التغير في الفائض المتراكم وبيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي **لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية-عفيف – كما في 31 ديسمبر 2022** وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مدقق حسابات آخر وكان تقريره المؤرخ في 15 فبراير 2022م غير متحفظ حول تلك البيانات.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ، وخصوصية طبيعة عمل المنظمات الخيرية الغير هادفة للربح ، وتشمل هذه المسؤولية أيضاً أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أية أخطاء جوهرية ومادية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية ، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية ما لم تخطط الإدارة إما لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي غير ذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية-عفيف عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. "التأكيد المعقول" هو تأكيد على مستوى عال، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل فردي أو جماعي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية. كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، نمارس حكماً مهنياً ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا .إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية ذات الصلة التي اتخذتها الإدارة.
- نبدي نتيجة على مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكاً جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدرة الشركة على المواصلة وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكاً جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم الشركة بالتوقف عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل الشركة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء أعمال التدقيق للشركة. ونحن لا نزال المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

تابع تقرير مدقق الحسابات المستقل لمؤسسة الأصمخ للأعمال الخيرية-عفيف عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تابع مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق بأمور أخرى كالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق .نقوم أيضا بتزويد الإدارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم عن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أن تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنا .من الأمور التي تم تقديمها الى الإدارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي مسائل التدقيق الرئيسية.

نحن نصف هذه المسائل في تقرير مدققي الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن هذه المسألة أو عندما، في حالات نادرة جداً، نقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن نوردها في تقريرنا نظراً للأثار السلبية التي تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على جميع الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. تحتفظ المؤسسة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق البيانات المالية مع تلك السجلات. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمعدل بعض احكامه بقانون رقم 8 لسنة 2021 والقانون رقم (15) لسنة 2014 بشأن تنظيم الاعمال الخيرية، والقرار الاميري رقم(43) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاعمال الخيرية خلال الفترة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال المؤسسة أو مركزها المالي كما في **31 ديسمبر2022** .

الدوحة في 19 ابريل 2023

مكتب ياسر عبد التواب هيكل للتدقيق والمحاسبة

محاسبون قانونيون ومستشارون

مكتب ياسر عبد التواب هيكل للتدقيق والمحاسبة
ص.ب: ٧٩٢٤ - الدوحة - قطر
P.O.Box: 7924 Doha-Qatar
Yasser A. Haikal Auditing & Accounting

محمد إبراهيم عامر

(سجل مدققي حسابات رقم 346)